*Dr. Eng.*
*Nader Riad*

## الهدف الاسمي لسياسة الإصلاح الاقتصادي
## دفع الاقتصاد المصري ليصبح ذاتي التنامي

**إعترافاً** بأن الاقتصاد هو عصب الحياة ومعيار القوة والتقدم في عالمنا المعاصر، وانطلاقا من حرص الدولة علي إحداث تنمية شاملة تهيئ للإنسان المصري حياة كريمة ، من هنا يأتي الحديث عن الإصلاح الاقتصادي وهو أمر ليس حديث العهد وإنما حديث ممتد ينتقل من القديم إلي الجديد يفرض نفسه علي كل محفل بما يمكن أن يطلق عليه الغائب الحاضر ، وهو حديث يستمد قوته من واقع أن الاقتصاد المصري يؤثر في حياة الفرد ، ويحدد مدي قدرة تحقيق طموحات الدولة لتنتقل إلي الدولة الحديثة بمفهومها الذي ترضاه ونرضاه.

**والجديد** والمؤثر بهذا الحديث الممتد هو وجود خطة وسياسة اقتصادية لا يختلف عليها ذوي الخبرة وأصحاب الاختصاص، كما أن ترتيب أولوياتها ليس موضوع خلاف ، فبعمليات بسيطة من الجمع تتخللها بعض عمليات الطرح للقوانين التي انتهي عمرها الافتراضي وأصبحت لا تتمشي مع ما تحتاجه الدولة العصرية من تشريعات يمكن قراءة خريطة الإصلاح الاقتصادي كاملة ، وكذا آليات قابلة للتنفيذ دون ثمة افتراضات تخرج بها عن ارض الواقع .

**ولا يستطيع** أى منصف أن يتجاهل ما تم إنجازه من حزمة القوانين والإجراءات التشريعية والتنفيذية ذات المردود الايجابي علي مسيرة إصلاح الاقتصاد الوطني ، **ولعل من أهم هذه الخطوات نخص بالذكر :**

١- **إنشاء وزارة للاستثمار** التي عظمت من مفهوم الاستثمار والتخفيف من أعباء القطاع العام الباهظة وهو الوجه الآخر للاتجاه التنموي الفعال .

٢- **تعديلات قانون الجمارك بالقرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤** والذي بموجبه تم تخفيض ٦٠٠٠ بند جمركي تخفيضاً ملموساً ، وعالج كثيراً من طول اجراءات التخليص علي البضائع وما كان يكتنفها من صعوبات وتعقيدات كثير منها مفتعل ومبالغ فيه لصالح افراد وشركات التخليص الجمركي .



تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)  فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)  ص.ب : ٢٠١٦ ـ ١١١١١ القاهرة

٣- **مشروع قانون الضرائب الجديد** ، يأتي هذا القانون بعد جدل لأعوام ممتدة ليحسم أحد أعمدة برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو ثورة في الفكر الحكومي من شأنها ضبط إيقاع المجتمع الضريبي ، فالإجراءات الجريئة المتمثلة في تخفيض شرائح الضريبة علي الدخل وعلي الأنشطة من شأنها توفر دعماً كبيراً للصناعة والقطاع الإنتاجي حيث يشمل القانون خفض ضريبة الأرباح علي النشاط التجاري والصناعي من ٤٠% إلي ٢٠% كحد أقصي ، كما سيعفي الآلات والمعدات من ضريبة المبيعات في حالة استيرادها بمعرفة المصانع لاستخدماتها الذاتية ، أكثر من هذا فإن القانون المذكور يسمح برد ضرائب المبيعات السابق تحصيلها علي تلك الآلات والمعدات .

كما يخفض الأعباء الضريبية علي دخل الفرد ويمنح إعفاءاً كاملاً لكلٍ من الزوج والزوجة حتي ٥ آلاف جنيه سنوياً .

**هذا الأمر** سيشجع الأنشطة العشوائية والغير معلنه أن تسجل نفسها وتخضع لهذه الدوائر المخفضة إذ أن تكلفة إخفاء النشاط هي بالقطع أعلي كلفة من قيمة الضرائب المتدرجة من ١٠% إلي ٢٠% كحد أقصي ، كما أن القانون يغلظ العقوبة علي المتهربين .

**وبذا يتحقق** الهدف بتعظيم قيمة الحصيلة الضريبية رغم تخفيض قيمة الشريحة وهو ما يثبت أن الفكر الحكومي المصري قادر علي الإتيان بالحديث والمؤثر .

٤- **قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥**، لا شك أن هذا القانون سينظم الشارع الصناعي والتجاري من العديد من الممارسات الضارة التي كان أهمها الاتفاق علي رفع الأسعار من جانب المتحكمين في سلعها ، وكذا افتعال ندرة في بعض السلع علي غير الواقع وأيضا عمليات تقسيم الأسواق بين التجار المتحكمين في بعض السلع .

٥- **تحسن سعر الجنيه المصري في مواجهة الدولار وأمام العملات الأخري** حيث شهد سوق المال تحسنا كبيرا منذ يناير ٢٠٠٥ في بادرة تبشر باستمرار التحسن الاقتصادي كان أهم عوامله زيادة المتاح من الدولار، تحسن مؤشرات السياحة ، زيادة العملة المحصلة عن تصدير الغاز والبترول، زيادة الصادرات المصرية، زيادة تحويلات المصريين بالخارج، وزيادة حصيلة دخل قناة السويس بسبب التخفيض النسبي للرسوم .



تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)  فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)  ص.ب : ٢٠١٦ ـ ١١١١١ القاهرة

٦- **صدور قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧** الذي أزال عن كاهل المستثمر الكثير من الإجراءات التي كانت لها تأثيراً طارداً للاستثمار في مرحلة سابقة كما صدر مفهوم جديد تحت مسمي الشباك الواحد .

٧- **إنشاء مناطق صناعية جديدة** والتي ستؤدي إلي تقارب اقتصادي بين أوروبا ودول البحر المتوسط تطبيقاً لاتفاق برشلونة وهو الأمر الذي سيسمح بقبول منتجات المنطقة الأوروبية والبحر المتوسط بتخفيضات جمركية متبادلة لتصل إلي الصفر خلال ١٥ عاماً .

٨- **قانون التمويل العقاري** ، رغم أن قانون التمويل العقاري الصادر برقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ قد دخل حيز التنفيذ في أغسطس ٢٠٠٣ إلا أن تفعيله بقوة لم يبدأ إلا في مارس ٢٠٠٤ بدخول مؤسسة DEG العالمية باستثمارات مقدراها ٢٠ % من إجمالي المطروح في هذا السوق لتنشط من قاعدة التعامل للاستفادة بهذا القانون ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٦ نتائج ملموسة.

٩- **تطبيق قانون البنوك الموحد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣** والذي دخل حيز التطبيق في فبراير ٢٠٠٤، وكان من أول البنوك المستفيدة من هذا القانون الذي يسمح بخروج البنوك الوطنية من شراكتها مع البنوك الأجنبية هو بنك باركليز الذي خرج عن شراكته بنك القاهرة.

١٠- **إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٣، والذي كان يلزم المصدرين بتوريد حصيلة صادراتهم بالعملة الصعبة إلي البنوك المختلفة** ، وهو الأمر الذي تجلي أثره في زيادة الحصيلة من العملة الصعبة المتاحة مما ألغي ظاهرة حجب الدولار عن التداول باعتباره من المرغوبات المحروص عليها. وهو الأمر الذي ساهم سلباً في زيادة سعر الدولار وتجلي أثر إلغاء القرار في انخفاض سعر الدولار مما أعاد التوازن للجنيه المصري .

١١- **تخفيض الدعم الغير موجه** ، شهد تخفيض الدعم الغير موجه لمستحقيه، نجاحا بمقياس التكلفة والعائد، وكان اهم تلك المجالات أسعار المياه ، ووقود الديزل ، وأسعار النقل والمواصلات ، وأسعار الكهرباء والطاقة والأسمدة .



تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)  فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)  ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

١٢- التأمين ، بدءاً من أبريل ٢٠٠٤ دخلت حيز التطبيق التعديلات التي أدخلت علي القانون ١٥٦ لسنة ١٩٩٨ بما يسمح لشركات التأمين الأجنبية بممارسة عملها في مصر دون الحاجة للشراكة مع شركات تأمين مصرية حيث كان أول المستفيدين من هذا التعديل مجموعة شركات اليانس الألمانية التي بدأت تضخ استثمار جديد في مجال عملها في السوق المصري.

١٣- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذي وضع العلاقة بين العامل وصاحب العمل في نقطة توازن أفضل واستوفي كافة التوازنات المطلوبة للمرحلة الحالية ، مع الأخذ في الاعتبار أن مسيرة قوانين العمل تقبل دائماً التطوير المستمر والتعديلات المختلفة لمسايرة الاحتياجات المستقبلية .

١٤- قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ وهو يمثل بنة جيدة لعمل المشروعات الصغيرة بوجه عام والصناعات الصغيرة علي وجه الخصوص، وخاصة أن هذا القانون استرشد بما تضمنته القوانين الدولية المماثلة من أوجه الحماية والتسهيلات الممنوحة .
كما أن تخصيص نسبة ١٠% من المشتريات الحكومية (الواردة بالقانون) لتلك المشروعات سيوفر حالة رواج تسويقي لتلك الصناعات التي تمثل القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعة في أي زمان ومكان .

**ولا يفوتنا** في هذا الشأن بروتوكول الكويز والذي يسمح باستعمال آلية إضافية لمن يحتاجها وهو يأتي كحلقة من حلقات الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية ، منطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا وغيرها من الاتفاقيات الجاري التفاوض حولها .

**كما سيكون** للقوانين المزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد مردود ايجابي فعال في دفع مسيرة الإصلاح الاقتصادي قدما مثل :

- مشروع قانون الغش التجاري .
- مشروع قانون حماية المستهلك .
- مشروع قانون الشركات الموحد .
- مشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات .



تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)  فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)  ص.ب : ٢٠١٦ ـ ١١١١١ القاهرة

- مشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية .
- مشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة .

**لا يقل** عن هذا أهمية التوسع في السماح للجامعات الأجنبية أن تفتح لها فروعاً في مصر مثل الجامعة الألمانية والإنجليزية والفرنسية والتوسع في الجامعة الأمريكية وهو الأمر الذي سيرتقي بمستوي الخريجين ويدفع إلي سوق العمل بهذه النوعية من الخريجين عالي التأهيل لكنه في نفس الوقت قادر علي توفير العائد الذي يتمشى معه ، مما يضع الصناعة المصرية وبالتالي الاقتصاد المصري علي مصاف الندية مع منافسه بالخارج .

**ولعل هذا** التكامل الذي أتت به حكومة الدكتور أحمد نظيف والذي جمعت بين أكثر من تخصص وزاري تحت مظلة وزارة واحدة فجمعت بين وزارة الاستثمار ووزارة قطاع الأعمال وأولتها للدكتور محمود محيي الدين، ووزارة التجارة الخارجية (تصديراً) والصناعة (إنتاجاً) تحت مظلة وزارة واحدة أولتها للمهندس رشيد محمد رشيد وهو أمر يعكس هذا التكامل ويعبر عنه في إصرار.

**كما أن** ما أعلن عنه من برامج لإنشاء الحكومة الالكترونية هو أمر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ . **ويري** المتفائلون من رجال الاقتصاد أن المؤشرات الاقتصادية والتي تنبئ بسرعة توالي الايجابيات علي الاقتصاد المصري تدعو لتوقع الدخول فيما يسمي بالحلقات الصاعدة للاقتصاد المصري مع نهاية ٢٠٠٦ لتكون ظاهرة التنامي الذاتي للاقتصاد المصري ويأخذ اتجاهاً صاعداً بذلك بقوته الذاتية ليحقق بعضاً مما فاته في السنوات الماضية .



تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)  فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)  ص.ب : ٢٠١٦ ـ ١١١١١ القاهرة